الفصل العاشر

الميزان التجاري ومعدلات التبادل

رأينا في الفصل السابق أن الميزان التجاري يتصل اتصالا وثيقا بمستوى النشاط، ونتعرض الآن لمستوى أسعار السلع والخدمات باعتبارها عاملا رئيسيا آخر يحدد الميزان التجاري. وجدير بنا أن نبحث بصفة خاصة التغيرات التي تطرأ على مستوى أسعار السلع الداخلة في التجارة الدولية التي تنتج عن تغير أسعار الصرف أو عن تغير الأسعار مقومة بالعملة المحلية.

ومعدلات التبادل عبارة ع معيار للعلاقة بين الأسعار التي تستطيع الدولة أن تشتري بها السلع التي تستوردها والأسعار التي تستطيع الدولة أن تبيع بها السلع التي تصدرها. ويقترن هذا المعيار بعام معين يطلق عليه "عام الأساس" فلو ارتفعت أسعار الصادرات بنسبة ٥% قيل أن معدلات التبادل "تحسنت" بنسبة ٥% حيث أن عام الأساس وأسعار الواردات ثابتة لا تتغير: ومعدلات التبادل هي في الواقع خارج قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات. وعلى الرغم من ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الصادرات بالنسبة لأسعار الواردات يوصف بأنه "تحسن" في معدلات التبادل، فالجدير بالذكر أن هذا الوصف غير دقيق ولا يحدد لنا ما إذا كان هذا التغير مرغوبا فيه أم بالنسبة

للدولة المعنية. فقد يكون تحسن معدلات التجارة مرغوبا فيه من ناحية وضارا من نواح أخرى. ويمكن أن يعتبر تحسن الميزان التجاري تغيرا مرغوبا فيه لأنه يعني بقاء صادراتنا وواردتنا من السلع والخدمات كما كانت من قبل دون أن يطرأ عليها تغيير فإن الميزان التجاري يتحسن. ويتضمن قولنا هذا تحسنا في ميزان المدفوعات ما لم يحدث تغير مماثل في القروض الطويلة الأجل.

وكما أن الدخل الحقيقي للفرد يرتفع إذا ارتفعت أسعار المبيعات عن أسعار المشتريات فإن ارتفاع أسعار الصادرات بالنسبة لأسعار الواردات يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة، لأن الدولة في هذه الحال تستطيع أن تستورد كمية أكبر من السلع والخدمات مساوية للكمية التي كانت تصدرها ولكن هناك أسبابا كثيرة تحول دون بقاء كمية الصادرات كما كانت والسبب الأول أن إقبال الأجانب على صادراتنا يقل بعد ارتفاع أثمانها فيتحولون إلى شراء السلع المنتجة في بلادهم مما يؤدي إلى هبوط كمية الصادرات. والسبب الثاني أن قوتهم الشرائية ستنخفض نتيجة لتغير معدلات التبادل إذ يؤدي انخفاض أسعار صادراتهم إلى انخفاض دخولهم الحقيقية مباشرة ومن ثم قدرتهم على شراء السلع المستوردة. والسبب الثالث أن أي تحسن من ميزان المدفوعات عند إحدى الدول معناه تدهور ميزان المدفوعات لدى دولة أخرى، ويؤدي فقد الدولة الأخرى لبعض احتياطياتها إلى نقص وارداتها من السلع.

وهكذا يتضح لنا أن تحسن الميزان التجاري لا يكون دائما مرغوبا فيه لأنه قد يتضمن ازدياد كمية الواردات التي تدفع ميزان المدفوعات إلى

التدهور.. ويمكننا أن نلخص المشكلة في قولنا بأنه لو كانت معدلات التبادل في صالحنا إلى حد كبير فإن ميزان المدفوعات لن يكون في صالحنا ولا يمكن أن يبقى الموقف على هذا الحال، ولذلك قد يكون من الضروري أن تتقبل الدولة ألا تكون معدلات التبادل في صالحها كثيرا حتى تحتفظ بميزان المدفوعات في حالة توازن.

يحق لنا أن نتساءل الآن كيف يؤثر تغير أسعار الصادرات والواردات على كمية السلع المصدرة والمستوردة؟ أن المعيار الذي يساعدنا على الإجابة على هذا السؤال يطلق عليه مرونة الطلب فلو أدى ارتفاع سعر إحدى السلع بنسبة ١% إلى انخفاض الكمية المطلوبة من هذه السلع بنسبة ١% قيل أن مرونة الطلب تساوي واحدا صحيحا ولو أدى ارتفاع الأسعار بنسبة ١% إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة ١/٢. كانت مرونة الطلب= ١/٢ ولو أدت نفس النسبة إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة ٢٠% قيل أن مرونة الطلب تساوي ٢٠%.

ويمكننا أن نتصور أن تأثير ارتفاع أسعار الواردات على كمية السلع المتبادلة بسيط جدا أو بالأحرى لا وجود له. وفي هذه الحال تكون مرونة الطلب في كل من الدولتين على سلع أخرى تساوي صفرا أي أن الطلب غير مرن على الإطلاق. ويتحقق ذلك لو وجد المستهلكون في كل دولة أنه ليس هناك سلع بديلة للواردات. وارتفاع أسعار الواردات في أية دولة من الدولتين مع عدم تغير أسعار السلع المصنوعة محليا لا يؤثر على كمية الواردات المطلوبة. فلو انخفضت قيمة الإسترليني بالنسبة للدولار بنسبة ١٠% وكان الطلب على الواردات في كل من بريطانيا وأمريكا غير مرن

على الإطلاق فإن بريطانيا تشتري نفس كمية السلع التي كانت تشتريها من قبل بالدولار وتبيع نفس الكمية التي كانت تبيعها من قبل بسعر أقل من السعر السابق بنسبة ١٠% عندئذ يتدهور ميزانها التجاري مقوما بالدولار بنسبة ١٠% من قيمة صادراتها ولا شك أن هذا الوضع يسيء إلى معدلات التبادل وميزانها التجاري.

ونادرا ما ينخفض مرونة الطلب إلى ذلك الحد بحيث يؤدي رفع سعر الصرف إلى تحسن الميزان التجاري فعادة ما يكون تأثير تغير أسعار الواردات على الطلب على الواردات كبيرا. وفي ظل هذه الظروف يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحسن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وإن كان لتغير أسعار الصرف أثر كبير على كمية التجارة الخارجية فإن أثر تغير الأسعار الداخلية لا يقل خطورة عن الأثر السابق. فلو ارتفعت الأسعار في أمريكا بنسبة ١٠% بينما ظلت الأسعار في بريطانيا ثابتة دون تغيير فإن تأثير ذلك على أسعار الواردات والسلع المصنوعة محليا في كل من الدولتين يشبه تأثير انخفاض سعر الإسترليني بنسبة ١٠% أي أنه يؤدي إلى رخص السلع بالبريطانية في كل من بريطانيا وأمريكا عن السلع الأمريكية، وطالما كانت مرونة الطلب في كل من البلدين أكثر من الواحد الصحيح فيحتمل أن يؤدي تغير الأسعار النسبي إلى تحسن الميزان التجاري البريطاني وفي نفس الوقت تنخفض معدلات التبادل بنسبة ١٠% بينما ترتفع أسعار الواردات بنسبة ١٠% دون أن تتغير أسعار الصادرات.

ولو أدى انخفاض قيمة الصرف إلى تحسن الميزان التجاري فإنه يؤدي بالتالي إلى زيادة إنفاق دول العالم على السلع المصنوعة في الدولة التي انخفضت قيمة عملتها. ويلعب تحسن الميزان التجاري نفس الدور الذي يلعبه ارتفاع مستوى الاستثمار ولا يتحقق توازن جديد في مستوى الدخل والنشاط إلا عندما تتكافأ مشروعات الادخار مع مشروعات الاستثمار بالإضافة إلى أرصدة الميزان التجاري ولا يحدث كل ذلك إلا إذا لم يتوفر التشغيل الكامل.

أما إذا توفر التشغيل الكامل فلا يمكن أن يرتفع مستوى النشاط ويقتصر الأمر على ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية.